او لغيره من انواع العطف المقتضى للمغايرة ولا شك فيها هنا فما
يشبه الشيء ومايقاربه ليس به وكذا قيل ان الذي يشبهه هو
الحسن والذي يقاربه الصالح ولزم منه جعل الصالح قسما اخر
وقول يعقوب بن شيبة اسناده وسط ليس بالثبت ولا بالساقط
هو صالح قد يساعده وقال ابو داود ايضا فيما رويناه في رسالته في وصف
السنن ما معناه وما كان في كتابي من حديث به وهن وفي نسخة هو
من الرسالة وهي شديد فقد قلته اي بينت وهنه او وهاه
وقال في موضع اخر منها واذا كان فيه حديث منكر بينته وانه منكر
وليس على نحوه في الباب غيره وتردد شيخي رحمه الله في محل هذا البيان
اهو عقب كل حديث على حدته ولا تكرر ذلك الاسناد بعينه مثلا
او يكتفي بالكلام على وهن اسناد مثلا فاذا اعاد لم يبينه اكتفاء بما
تقدم ويكون كأنه قد بينه وقال هذا الثاني اقرب عندي قلت
على انه لا مانع من ان يكون سكوته هنا لوجود متابع او شاهد
او لكون المسكوت عنه في الفضايل وذلك في الاحكام فاشيخنا وقد
يقع البيان في بعض النسخ دون بعض ولا سيما رواية ابي الحسن
ابن العبد فانه في من كلام ابي داود شيأ زايدا على رواية اللؤلؤي
وسيقه ابن كثير فقال الروايات عن ابي داود لكتابه كثيرة جدا
ويوجد في بعضها من الكلام بل والاحاديث ما ليس في الاخرى قال
ولابي عبيد الاجري عنه اسيلة في الجرح والتعديل والتصحيح به
والتعليل كتاب مفيد ومن ذلك احاديث ورجال قد ذكرها في سننه
ثم تردد هل المراد بالبيان في سننه فقط او مطلقا وقال انه مما
ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له انتهى والظاهر الاول ولكن
يتعين ملاحظة ما وقع في غيرها مصرحا فيه بالضعف الشديد

مما

مما سكت عليه في السنن لا مطلق الضعف وكذا ينبغي عدم المبادرة
لنسبة السكوت الا بعد جمع الروايات واعتماد ما اتفقت عليه لما تقدم
وقد صرح ابن الصلاح مما تبعه فيه النووي بذلك في نسخ الترمذي حيث
قرر اختلافها في التحسين والتصحيح ثم قال ابو داود وجدت لا دهن
اي شديد فيه ولم اذكر فيه شيأ فهو صالح وفي لفظ اورده ابن
كثير ممرضا فهو حسن غريب وبعضه اصح من بعض قال ابن الصلاح
فعلى هذا ما وجدناه مذكورا به اي بالكتاب ولم يصح عند واحد
من الشيخين ولا غيرهما ممن يميز بين الصحيح والحسن وسكت
اي ابو داود عليه فهو عنده اي ابي داود له الحسن ثبت وقد
يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج تحت ما حققنا
ضبط الحسن به على ما سبق لا سيما ومذهب ابي داود يخرج الصحيح
اذا لم يكن في الباب غيره كما سيأتي انتهى ويؤيد تسميته حسنا
بالرواية المحكية لابن كثير لكن المعتمد اللفظ الاول وقد لك اعترض
الحافظ المتقن الثقة المصنف ابو عبد الله وقيل ابو بكر ابن رشيد
بضم الراء وفتح المعجمة هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد
ابن ادريس السبتي الاندلسي المالكي المتوفى سنة اثنين
وعشرين وسبعمائة بقاس عز حس وستين على ابن الصلاح
حيث قال فيما حكاه عنه ابن سيد الناس في شرح الترمذي
وحسنه وهو نجه ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث لم ينص
عليه ابو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة ان الحديث عنده
حسن بل قد بلغ الصحة عند مخرجه اي ابي داود وان لم
يكن عند غيره كذلك ويشير اليه قول المنذري في خطبة الترغيب
وكل حديث عزوته الى ابي داود وسكت عليه فهو كما ذكر ابو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)